

دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية

سلوى محمود أبوضيف أحمد¹

المخلص: اتفقت الأدبيات التنموية الى حد كبير على أن الوصول الى التمويل يلعب دورا هاما في تحسين توزيع الدخل من خلال زيادة معدلات التشغيل في كافة انحاء العالم، وهذا ما يدعو الحكومات أن تكون أكثر نشاطا وأن تبذل مزيد من الجهود في استخدام التمويل متناهي الصغر كسياسة فعالة للقضاء على مشاكل البطالة والفقر. وتستهدف الدراسة الحالية اختبار تأثير التمويل متناهي الصغر كسياسة لمكافحة البطالة في مصر وذلك خلال الفترة الزمنية 1997-2015. وقد توصلت الدراسة الى اهمية الوصول الى التمويل في مكافحة البطالة. وبالنسبة لحالة الاقتصاد المصري فهناك افتقاد لبعض الأدوات اللازمة لتفعيل دور التمويل متناهي الصغر في القضاء على البطالة. فمن خلال الدراسة النظرية والكمية باستخدام اسلوب التكامل المتناظر بالتطبيق على الاقتصاد المصري فإنه على الرغم من التوسع في برامج التمويل والإقراض متناهي الصغر إلا أن هذه لم توجه الى مستحقيها أو من يحتاجونها مما أضعف من تأثير هذه البرامج في تحقيق الهدف منها.

الكلمات المفتاحية: التمويل متناهي الصغر، البطالة، الإقراض متناهي الصغر، مصر، أسلوب التكامل المتناظر

The Role of Microfinance in alleviating unemployment in Egypt: quantitative study

Salwa Mahmoud Abu Deif

Abstract: Development Literature have long agreed that access to finance plays an essential role in the process of reducing the inequality in income distribution through enhancing employment of the poor all over the world. There is therefore, the need for the government to be more proactive and make conscious efforts to use microfinance as an effective policy instrument to eliminate feminization of poverty and narrow employment in Egypt. The objective of this study is to examine the effects of microfinance on employment in Egypt between 1997 and 2015. I have reviewed the evolution of microfinance over the past eighteen years. our findings suggests that Increasing access to microcredit / finance has significant influence on the employment. From an Egyptian perspective tools which should assist in alleviating unemployment are being mis-applied. We find this both in theory and in our modest effort at empirical verification. Microfinance loans are increasing in the nation, but they are provided to the wrong people. Thus that which should reduce youth unemployment in fact increases it.

Keywords: Microfinance, Unemployment, Microcredit, Egypt, Co-integration

مقدمة

شهدت صناعة التمويل متناهي الصغر Microfinance نموا كبيرا في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة منذ المؤتمر الأول لقمة الإقراض متناهي الصغر، الذي عقد في واشنطن عام 1997، وحضره 2900 ممثل عن 137 دولة تمثل بذلك حوالي 1500 مؤسسة. وقد استهدف ذلك المؤتمر الوصول إلى 100 مليون من أشد الأسر فقرا في العالم وبالأخص الأسر التي تعولها المرأة، وذلك بتقديم قروضا وغير ذلك من الخدمات المالية الأخرى التي تمكنهم من العمل الحر (سام دالي، 2009).

مشكلة البحث

كانت التجربة الأولى الناجحة للتمويل متناهي الصغر في دولة بنجلاديش في السبعينيات على يد الدكتور محمد يونس من خلال تأسيس بنك باسم جرامين وهو يعنى في لغتهم بنك القرية، والذي وجه لتمويل الأسر الفقيرة جدا، ثم ما لبث أن انتشر مفهوم التمويل متناهي الصغر في باقي دول العالم بهدف تمويل ومساعدة الشرائح الأشد فقرا والتي لا تستطيع الوصول الى النظام المالي الرسمي (De Aghion & Morduch, 2005; 11).

ثم عرفت وانتشرت صناعة التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وخاصة في دول MENA (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بطالة الشباب، مما دعى بعض هذه الدول الى إنشاء هيئات أو بنوك خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية في الصغر². وبذلك أصبحت برامج التمويل متناهي الصغر واحدة من أهم الآليات الفعالة في التعامل مع مشكلة البطالة في هذه الدول والتي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في رفع نسب التشغيل والمشاركة في قوة العمل وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر (E Littlefield and R Rosenberg, 2004).

ونظراً للوزن الذي تمثله المشروعات متناهية الصغر في الاقتصاد المصري، يمكن النظر إلى التمويل متناهي الصغر والتخطيط له كوسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية والتقليل من حدة مشكلة البطالة على المستوى القومي. وذلك من خلال الرصد عن كثب لما حدث ويحدث في قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، للوقوف على الآليات التي تفعل الدور الذي يمكن أن يلعبه تطوير هذا القطاع الذي يستهدف المشروعات متناهية الصغر في التخفيف من مشكلة البطالة في مصر.

هدف البحث :

يهتم البحث الحالي بتحليل الدور تقوم به منظومة التمويل متناهي الصغر في مصر في التخفيف من حدة البطالة باعتبار أن هذه المنظومة مثلت النافذة المطلّة على بوابة التنمية الاقتصادية والتي خرجت من خلالها دولا كثيرة من دائرة البطالة واستخدمتها في رفع مستويات معيشة كثير من الأسر الفقيرة التي لم تكن تستطيع الوصول الى السوق المالية الرسمية. كما يسعى البحث الى تسليط الضوء على الضوابط والقوانين التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخراً لتنظيم وتطوير آلية عمل منظومة التمويل متناهي الصغر وما لذلك من آثار على أداء هذا القطاع الحيوى في مصر لدوره في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ورفع نسب المشاركة في قوة العمل وما لذلك من أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادي .

وبالتالى تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التأصيل النظرى للعلاقة بين قطاع التمويل متناهي الصغر ومشكلة البطالة من خلال الرجوع الى النظريات والأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي تناولت هذه العلاقة.

² يفرق بين المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر من خلال عدة معايير أهمها عدد العمال وحجم رأس المال

2-الوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه نمو قطاع التمويل متناهي الصغر في علاج مشكلة البطالة في مصر وذلك من خلال تركيز الاهتمام على واقع هذه العلاقة وخاصة في ظل وجود الهيئة العامة للرقابة المالية كجهة رقابية تنظم وتعزز عمل هذا القطاع .

فروض البحث :

انسجاماً مع أهداف البحث في دراسة الدور المتوقع لقطاع التمويل متناهي الصغر على مشكلة البطالة في مصر تمت صياغة فرضية البحث على النحو التالي :

" لصناعة التمويل متناهي الصغر في مصر دور ايجابي في التخفيف من حدة مشكلة البطالة"

منهج الدراسة

للتحقق من فرضية البحث تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الكمي والذي يتم على خطوتين: تهتم الخطوة الأولى بتحليل الإطار النظري من حيث التعرف على مفهوم التمويل متناهي الصغر ومؤسساته والفئات المستهدفة وتطور هذه المنظومة في مصر والأطر التشريعية التي خضعت لها. كما يتطلب المنهج التحليلي استعراض وتلخيص الأدبيات الاقتصادية التي أبرزت الدور الهام للتمويل متناهي الصغر في مكافحة مشكلة البطالة في الدول النامية وخصوصاً مصر. أما الخطوة الثانية فتتمثل في القياس الكمي لأثر التمويل متناهي الصغر على البطالة للوقوف على الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة وزيادة معدلات المشاركة في قوة العمل. وسوف يتم قياس مؤشر تطور منظومة التمويل متناهي الصغر بمؤشرين رئيسيين الأول يتمثل في عدد المقترضين النشطين سنوياً الذين استفادوا من برامج التمويل متناهي الصغر، والثاني اجمالي محفظة التمويل متناهي الصغر النشطة سنوياً. ويتم قياس مستوى البطالة في مصر بمعياري نسبة البطالة الى اجمالي قوة العمل كمؤشر على حدة البطالة بين السكان في سن العمل. ولقد تم اختيار الفترة 1997- 2015. حيث تمثل بداية الفترة 1997 السنة التي أقيم فيها مؤتمر قمة التمويل متناهي الصغر والذي أحدث تأثير كبيراً على منظومة التمويل متناهي الصغر في دول العالم كما تم إسناد مهمة تنظيم عمل صناعة التمويل متناهي الصغر في مصر للهيئة العامة للرقابة المالية خلال تلك الفترة وما تخللها من أحداث كثيرة أثرت على مشكلة البطالة منها ثورة 25 يناير 2011م (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2010).

المبحث الأول: اقتصاديات التمويل متناهي الصغر(المفهوم -الخدمات -الفئات المستهدفة)

مفهوم التمويل متناهي الصغر.

تعددت التعريفات حول مفهوم التمويل متناهي الصغر إلا أنها جميعاً تدور حول معنى واحد يعرف التمويل متناهي الصغر على أنه تقديم الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المتدني والذين قد يتم استئناؤهم من نظام التمويل الرسمي.

فيعرف (Otero,1999; p8) التمويل متناهي الصغر على أنه "توفير الخدمات المالية لمنخفضي الدخل الفقراء الذين يعملون لحسابهم الخاص"

the provision of financial services to low-income poor and very poor self-employed people".

بينما يعرفه (Schreiner and Colombet,2001;p339) على أنه "محاولة تحسين طرق الوصول الى الودائع والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة التي تتجاهلها البنوك"

"the attempt to improve access to small deposits and small loans for poor households neglected by banks."

ومن ثم يشمل التمويل متناهي الصغر وفقا لهذا التعريف توفير الخدمات المالية مثل الادخار والقروض والتأمين للفقراء المقيمين في المدن أو القرى على حد سواء.

ويعرف (Hamad.Miki,2010;p3) التمويل متناهي الصغر على أنه "منح الفقراء الفرصة للوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والتحويل والادخار والتأمين متناهي الصغر" كما يعرفه إيهاب (2010) على أنه تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى.

أما الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية فتعرف التمويل متناهي الصغر على أنه "الخدمات والمنتجات المالية المختلفة التي تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض" وتشمل هذه الخدمات الإقراض والتأمين والادخار وتحويل الأموال بما يلاءم احتياجات وقدرات هذه الفئات (الهيئة العامة للرقابة المالية، الموقع الإلكتروني www.efsa.gov.eg، 2010).

أى أنه وفقا للهيئة العامة للرقابة المالية فإن التمويل متناهي الصغر هو كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة. ويعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع دخول الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، فوصول الأفراد وأصحاب المنشآت متناهي الصغر الى التمويل من المتوقع أن يسهم في تقليل نسب البطالة من خلال إيجاد الفرص الوظيفية المناسبة للفقراء القادرين على العمل والإنتاج ويتعذر عليهم ذلك بسبب نقص التمويل مما يؤدي الى تحسين مستويات دخول الأسر الأشد فقرا، مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي (Hamad.Miki,2010;1).

ومن الجدير بالذكر ضرورة التفرقة بين التمويل متناهي الصغر والإقراض متناهي الصغر ففي حين يتضمن التمويل متناهي الصغر الإقراض والتوفير والتأمين وتحويل الأموال. فالإقراض متناهي الصغر هو قرض صغير يمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسة أخرى، وغالبا بدون ضمانات. وبذلك يعتبر الإقراض متناهي الصغر جزءا من قطاع التمويل متناهي الصغر. وبالتالي فإن التمويل متناهي الصغر خليط من الخدمات المالية المختلفة بما فيها الإقراض.

ويعود الخلط بين مفاهيم "الإقراض متناهي الصغر" و"التمويل متناهي الصغر" تاريخيا إلى أواخر التسعينات عندما أدخل تعبير التمويل متناهي الصغر كإمتداد للإقراض متناهي الصغر (de Aghion & Morduch, 2005; 14). إن تعبير التمويل متناهي الصغر يشمل إدخال خدمات حديثة بواسطة عدد من المؤسسات في مختلف انحاء العالم، والاعتراف بهذه الصناعة بشكل رسمي في عام 1997 خلال المؤتمر الأول للإقراض متناهي الصغر ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز يتحول نحو خدمات مالية أخرى بجانب منح القروض. ومن هنا يتضح أن الإقراض متناهي الصغر هو أحد أدوات التمويل متناهي الصغر وأحد أنواعه (Wrenn.Eoin,2007).

خدمات التمويل متناهي الصغر

يحتاج الفقراء والمتعطلون إلى مجموعة مختلفة من الخدمات المالية ليصبحوا قادرين على بدء أو تطوير أعمالهم، أو مواجهة الظروف الصعبة مثل الفيضانات أو الاحتياجات الأخرى مثل تحويل الأموال أو التوفير، ويمكن التعرف على خدمات التمويل متناهي الصغر في النقاط التالية :

1- القروض: إن نجاح العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر يكمن في قدرة تلك المؤسسات على تحقيق بعض الخصائص للخدمات المقدمة للقطاع غير الرسمي وتشمل المرونة ، سرعة الحصول على الأموال، والشروط الواضحة والسهلة وعلى الرغم من ارتفاع نسب الفوائد مقارنة بالتي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب ارتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة فالمهم هو فتح المجال للوصول إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثناءهم من نظام التمويل الرسمي.

2- الادخار (التوفير): تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية بينما المدخرات الإلزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

3- التأمين متناهي الصغر: يحتاج أصحاب المشاريع الصغيرة ذوى الدخل المتدنى خدمات التأمين لمواجهة بعض المخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة. ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر إضافتها إلى محافظتها لتلبية حاجة هؤلاء للحماية. وحيث تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى تراخيص خاصة يصعب الحصول عليها عادة ومن ثم تلجأ إلى الشراكة مع إحدى شركات التأمين التي لا تفضل تقديم خدماتها مباشرة إلى الفقراء خوفاً من المخاطر. وهنا تعمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر كوسيط بين شركة التأمين والعملاء.

4- تحويل الأموال: تقدم هذه الخدمة مباشرة من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر أو عن طريق الشراكة أيضاً مع شركات تحويل الأموال، ويعتمد ذلك على التشريعات المحلية والتكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها القريبة من عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى. كما يمكن اخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقرضة.

الفئات المستهدفة

إن عملاء التمويل متناهي الصغر هم " الفقراء النشيطون اقتصادياً " أو الأفراد ذوى الدخل المتدنى غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي. وهم فى الغالب من أصحاب الأعمال الحرفية وأصحاب المشروعات المتناهية فى الصغر من التجار والباعة الجائلين وكذا السيدات المعيلات ومقدمى الخدمات (مصطفى الشعر، مديرى المطاعم الصغيرة، الحرفيين، وغيرهم من أصحاب الصناعات الصغيرة) ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرص اقتصادية ومهارات أعمال بحيث لا يكون الغرض من الأموال التي يستلمونها هو تمويل الاستهلاك بل لأغراض إنتاجية. ولهذا السبب فإن خدمات التمويل متناهي الصغر لا تناسب المحرومين الذين ليس لديهم القدرة على العمل حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى.

وتعرف المؤسسات المختلفة المشروع متناهي الصغر بطرق متفاوتة. ولكن من اجل وضع تعريف عام يمكن الرجوع الى تعريف مؤسسة أكسيون ACCION العالمية، وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، حيث تعرفها على أنها مشاريع صغيرة الحجم فى القطاع غير الرسمى عادة ما توظف أقل من خمسة أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت على أن تكون هى مصدر الدخل الوحيد للأسرة فى غالب الأحيان، ومن الأمثلة على هذه المشاريع، أكشاك البيع الجزئى، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب ومواقع البيع فى الأسواق (فادى قطان، 2006؛ ص6). وفى مصر عرفت المنشآت متناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لعام 2004 على انها المنشآت التى يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه بصرف النظر عن حجم العمالة بها (الهيئة العامة للرقابة المالية 2010).

المبحث الثاني: التمويل متناهي الصغر في مصر 3

تطور أداء التمويل متناهي الصغر في مصر: المؤسسات والفئات المستهدفة

لا يعد التمويل متناهي الصغر شيئاً جديداً في مصر فقد عرف الإقراض متناهي الصغر في الخمسينات من القرن الماضي من خلال برامج الإقراض الزراعي المدعومة من قبل الحكومة التي قدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي كبنك مملوك للحكومة واستهدفت صغار المزارعين في المقام الأول ، وكذلك من خلال مشروع الأسر المنتجة "الذي بدأ عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعي (Baydas, Mayada & others, 1995).

وفي أواخر الثمانينات (عام ١٩٨٨) قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتقديم الدعم الفني والمالي لكل من البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية لتقديم الإقراض متناهي الصغر لمحدودي الدخل النشطين اقتصادياً والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. ثم توالى دخول عدد كبير من الجمعيات لتقديم الإقراض متناهي الصغر بدعم مالي وفني من عدد كبير من الجهات المانحة. ويوجد في مصر حالياً ما يزيد عن 400 جمعية تقدم برامج الإقراض متناهي الصغر مقسمة الى مجموعتين: المجموعة الأولى وهي جمعيات صغيرة للتنمية المجتمعية تقدم برامجها في المجتمعات المتواجدة فيها بدعم مالي وفني من الصندوق الاجتماعي للتنمية وتبلغ أكثر من 390 جمعية. وتضم المجموعة الثانية ست جمعيات كبيرة 4 (تخدم كل منها أكثر من خمسين ألف مقترض). وتستحوذ الجمعيات بنوعها على 83% من المقترضين النشطين و 68% من حجم المحفظة النشطة لعلاء الإقراض متناهي الصغر .

ثم تبنت البنوك المصرية التمويل متناهي الصغر كوسيلة تتيح لهم لعب دور اجتماعي حيث قدم بنك القاهرة في عام 2001 برنامجاً للإقراض متناهي الصغر تلاه بعد ذلك كل من بنك مصر في عام 2003 وبنك الإسكندرية في عام 2007. ومن الشكلين (1) و(2) نلاحظ أن البنوك التي تقدم الإقراض متناهي الصغر تستحوذ على 14% من المقترضين النشطين وحوالي 27% من إجمالي المحفظة النشطة. ويعتبر برنامج الإقراض الأصغر بينك القاهرة من أكبر البرامج المقدمة في القطاع المصرفي حيث بلغ عدد العملاء النشطين حوالي 99 ألف مقترض وبلغت إجمالي محفظته النشطة 332 مليون جنيه مصري (الهيئة العامة للرقابة المالية ، 2010: 11).

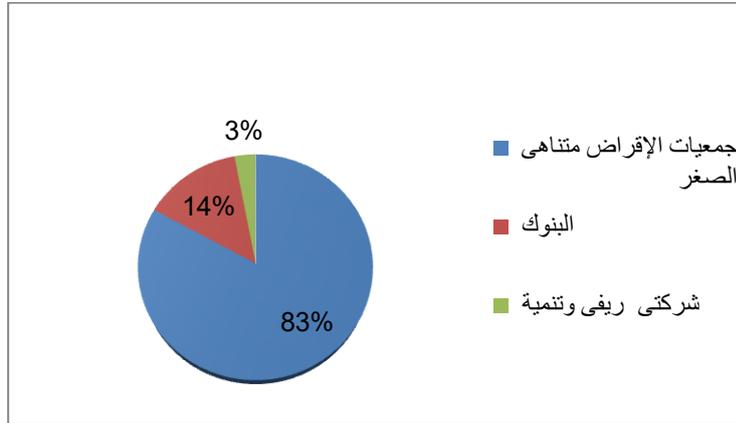
ويرجع عزوف البنوك عن تقديم خدمات التمويل الأصغر في مصر الى عدة أسباب منها عدم توفر البنية الأساسية وشبكة الفروع الواسعة الملائمة لطبيعة هذا النشاط ، وعدم توافر الكوادر البشرية اللازمة وضعف المعرفة بكيفية تقديم هذا النوع من التمويل بالإضافة الى توقعات البنوك لنسب عالية من المخاطر في التعامل مع الفئات المستهدفة لبرامج التمويل الأصغر.

ومؤخراً أنشئت شركتان لتقديم خدمات التمويل الأصغر. الأولى هي شركة "ريفى" والتي أنشأت عام 2007 كشركة مساهمة مصرية يساهم فيها الصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر بالتعاون مع البنك التجارى الدولي. والثانية هي شركة "تنمية" التي أنشئت عام 2009 كشركة مساهمة مصرية بين مستثمرين مصريين وشركة فايننس انليمتد Finance Unlimited (إحدى شركات مجموعة القلعة) وبالتعاون مع البنك المصرى الخليجى. ولقد استحوذت الشركتان معا على 3% من إجمالي عدد المقترضين النشطين و5% من إجمالي المحفظة النشطة (تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، الهيئة العامة للرقابة

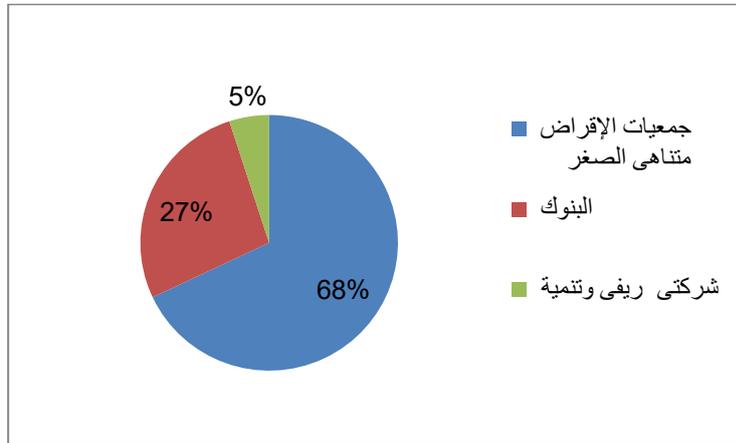
³ حيث يسطر نشاط الإقراض متناهي الصغر على منظومة التمويل متناهي الصغر في مصر ويمثل الشطر الأكبر في هذه الصناعة ونظرا لقصور البيانات المتاحة عن أنشطة التمويل الأصغر الأخرى في مصر ، فإن التحليل الكمي والبيانات سوف تركز على نشاط الإقراض متناهي الصغر في مصر .

⁴ وهم جمعية رجال الأعمال بأسبوط، والجمعية المصرية للتنمية وتطوير المشروعات (ليد)، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، والجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والحرفية، وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية، وبرنامج التضامن.

المالية،2010) ويمكن توضيح توزيع عدد المقترضين النشطين واجمالي المحفظة النشطة على المؤسسات التمويلية المختلفة في الأشكال التالية:



(شكل رقم 1) توزيع المقترضين النشطين على المؤسسات المختلفة



(شكل رقم 2) توزيع إجمالي المحفظة النشطة على المؤسسات المختلفة

خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر.

تقتصر خدمات التمويل الأصغر في مصر على الإقراض متناهي الصغر بدرجة كبيرة يليه الادخار بدرجة أقل ثم يليه باقى الخدمات الأخرى. ويتم التمويل من خلال قناتين رئيسيتين وهما: البنوك العامة والخاصة والتي تعمل في هذا المجال بموجب القانون رقم 88 لسنة 2003 والقناة الثانية هي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال في ظل مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم 84 لسنة 2002، ويمكن عرض أهم هذه الخدمات في الجزء التالي: (فادى قطان، 2006) (2010، الهيئة العامة للرقابة المالية):

1- الإقراض متناهي الصغر في مصر

اعتاد ذوو الدخل المحدودة والمنخفضة في مصر توفير احتياجاتهم المالية من خلال المصادر غير الرسمية، حيث إن المؤسسات المالية الرسمية لا تستهدف هذه الفئات من المجتمع وتسود السوق المصرية أليتان للإقراض متناهي الصغر (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2010):
أ- الإقراض الجماعي أو التضامنى والإقراض الفردى. يعتمد الإقراض التضامنى على وجود مجموعة من المقترضين (يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة أفراد) يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوى ويكون كل أفراد المجموعة ضامنين بعضهم البعض فى السداد ويتم سداد القرض أسبوعياً أو نصف شهرياً فى فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوعاً. ويتراوح مبلغ القرض

بين 50 جنيهه إلى 1500 جنيهه للفرد الواحد داخل المجموعة ويستخدم القرض لتمويل الأنشطة المدرة للدخل ، والتي يقع معظمها في القطاع غير الرسمي.

ب- أما الإقراض الفردى فيعتمد على منح قرض لفرد واحد – والذي يكون عادة مالكا لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر قائمة لمدة تزيد عن عام – على أن يكون لديه ضامن شخصي. ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيهه إلى 25000 جنيهه ويصل في بعض الأحيان لحوالي 10000 جنيهه. ويتم السداد شهرياً في مدة تتراوح بين أربعة أشهر و عامين.

2- الادخار أو التوفير.

يحتاج الفقراء لخدمات الادخار لمواجهة المخاطر التي قد يتعرضون لها في المستقبل وكذلك في الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم. وتعتبر الهيئة القومية للبريد هي الجهة الرئيسية المنوط بها تقديم الادخار متناهي الصغر في مصر نظراً لانتشار مكاتبها (التي تبلغ 3400 مكتباً) ووكلائها (أكثر من 6000 وكالة بريدية) على مستوى الجمهورية بالإضافة الى انخفاض تكاليف حسابات الادخار. وتقوم الهيئة بقبول ودائع لأجل وفتح حسابات ادخار مقابل أسعار فائدة تنافسية.

3-التأمين متناهي الصغر.

يحتاج الفقراء وأصحاب المشروعات المتناهية في الصغر الى خدمات التأمين بجانب خدمات الائتمان والادخار وذلك من أجل تشجيعهم على الإقبال على المشروعات الصغيرة مرتفعة المخاطر. وتحتكر شركات التأمين التابعة للقطاع العام سوق التأمين في مصر حيث تسيطر على حصة تقدر بحوالي 90% من سوق التأمين في مصر. وعلى الرغم من قيام بعض هذه الشركات بتقديم التأمين للمشروعات متناهية الصغر أو لأصحاب هذه المشروعات إلا أن هذه الخدمات لا تلبى احتياجات اصحاب هذه المشروعات من خدمات التأمين. ويقوم البنك الوطني للتنمية، ضمن برنامج التمويل متناهي الصغر الذي يروجه، بالتأمين على الحياة للعملاء الذين يتعاملون مع البرنامج وذلك لضمان استرداد جزء من التمويل المقدم لهم في حالة الوفاة مثلاً.

معوقات التمويل متناهي الصغر في مصر.

يواجه التمويل الأصغر في مصر بعض التحديات التي تقف عائقاً أمام نمو هذا القطاع منها تحقيق الربحية والاستدامة المالية وتحقيق معدلات أعلى من الانتشار والوصول إلى الفئات المستفيدة واندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي وضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصاً فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية، واستخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر.

كما تعاني البيئة القانونية والتنظيمية لقطاع التمويل متناهي الصغر في مصر من أوجه قصور مختلفة تحول دون مزيد من التوسع. فالبنوك التجارية التي تخضع لإشراف البنك المركزي المصري تركز بصورة تقليدية على خدمة الشركات الكبيرة والأفراد ذوي الدخل المرتفع والمتوسط. وقد بدأت بعض هذه البنوك التجارية في تخفيض سقف متطلباتها وتلبية احتياجات المشروعات المتناهية الصغر. ولكن يتم خدمة ذوي الدخل المنخفض في الغالب من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر من المنظمات غير الحكومية للحصول على الائتمان والتي تخضع لمراقبة وزارة التضامن الاجتماعي. وهناك شركتا تمويل في السوق (ريفى وتنمية) تقومان بتوفير التمويل المتناهي الصغر حالياً ولكنهما تعملان في منطقة قانونية رمادية. ونتيجة لذلك فإن النظام الحالي يعاني من مجموعة من القواعد المفتتة، ومن إطار تنظيمي ورقابي غير كاف مما يعوق نمو هذا القطاع.

ومع إقرار القانون رقم 10 لسنة 2009، تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية ودخلت حيز العمل في 1 يوليو 2009. وحلت الهيئة طبقاً لهذا القانون محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين (EISA) والهيئة العامة لسوق المال (CMA) والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري (MFA) وكان الهدف من هذا الدمج هو تفعيل سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستقرار

في القطاع المالي غير المصرفي في مصر. وجاء هذا التحرك على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي سلطت الضوء على الحاجة إلى الرقابة على كافة الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك لتحقيق النزاهة والشفافية في الأسواق المالية.

وإدراكاً منها بأهمية دورها كمنظم ومشرف مالي، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ قرار لتنظيم قطاع التمويل المتناهي الصغر والإشراف عليه، وفي سبيل تطوير نشاط التمويل متناهي الصغر قامت الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخراً بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير في إطار قانون جديد⁵ ينظم أداء منظومة التمويل متناهي الصغر بما يساعد على المزيد من التوعية بهذا النشاط المهم بهدف زيادة قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على العمل على نحو مستديم. كما تطلب ترسيخ الوظائف الرقابية في الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال توظيف وتدريب فريق عمل مهمته الرقابة على التمويل متناهي الصغر. كما تستهدف أيضاً التنسيق بين الهيئات الرقابية الموجودة بما في ذلك الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي ووزارة التضامن الاجتماعي. وعلى مستوى مقدمى الخدمات تستهدف تقديم المساعدة التقنية لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المحددة في مشروع قانون التمويل متناهي الصغر (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2015) ويهدف القانون الجديد رقم 141 لسنة 2014 الى تحقيق ما يلي (الهيئة العامة للرقابة المالية، الموقع الإلكتروني):

- 1- تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر بما يتضمن مصالح الأطراف المعنية والرقابة على الشركات التي تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها.
- 2- تطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر للنهوض بالمؤسسات وبالعاملين بها بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- 3- جذب المزيد من الجهات الراغبة في تقديم التمويل متناهي الصغر من المؤسسات المالية المهمة بإتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يؤدي الى التنافس بينها بما يحقق مصلحة العملاء .
- 4- التوسع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر وللبنات المستهدفة من العملاء للتقليل من الفجوة التمويلية بهذا القطاع.
- 5- تنظيم التأسيس والترخيص لشركات التمويل متناهي الصغر وإتاحة موارد التمويل لها. وفي إطار القانون سيتم إنشاء وحدة ذات طابع خاص تابعة للهيئة للإشراف على نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي منحها القانون ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ويضم مجلس أمناء تلك الوحدة عدد من الخبراء في المجال وقيادات الجمعيات وممثلين لعدد من الوزارات المعنية والبنك المركزي والصندوق الاجتماعي للتنمية. وقد سمح القانون بقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتأسيس شركات لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.

وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر

هي وحدة للرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهي وحدة مستقلة ذات طابع خاص منشأة بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لنص المادة (12) من القانون 141 لسنة 2014 الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ولها مجلس أمناء تمثل فيه الوزارات والجهات المعنية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 160 لسنة 2014. تهدف الوحدة إلى تطوير نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر وتختص بالتنظيم والرقابة ومتابعة نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك من خلال القيام بوضع شروط الحصول على ترخيص، ووضع قواعد ومعايير مزاولة النشاط وقواعد التفقيش والرقابة عليه ووضع آليات لحماية المتعاملين وضوابط مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في شركات التمويل متناهي الصغر. كما تقوم الوحدة بإعداد قاعدة بيانات محدثة تشمل

⁵ وفي 13 نوفمبر 2014 تم نشر بالجريدة الرسمية بالعدد 46 قرار رئيس الجمهورية بالقانون 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

البيانات والمعلومات عن نشاط التمويل متناهي الصغر وأداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإصدار النشرات، ودعم برامج التدريب وتنمية مهارات للعاملين في المجال، ومتابعة أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من التزامها بأحكام القانون والقواعد والضوابط والمعايير التي تضعها الوحدة لممارسة النشاط.

المبحث الثالث : البطالة في مصر

مقدمة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي يعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتحاول الحكومات خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وبالتالي أصبحت بمثابة اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة .

يمكن تعريف البطالة نظريا على أنها "الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملاً" وتتمثل البطالة في الفكر الكلاسيكي⁶ "البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية" حيث حيث تعنى **البطالة الإجبارية** وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة ولكن لا يجدون فرصا للعمل بينما يقصد **بالبطالة الاختيارية** الأفراد القادرون على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم. بينما يرى أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث أن للبطالة أربعة أنواع: البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية والبطالة المقنعة. تشير **البطالة الاحتكاكية** إلى وجود أفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه. وتشير **البطالة الهيكلية** إلى البطالة التي تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة الموجودة لا تتوافق مع فرص العمل المطلوبة. أما **البطالة الدورية** هي التي تحدث نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في فترات الركود والكساد. وأخيرا فإن **البطالة المقنعة** تعنى وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجورا بينما لا يضيفون إلى الإنتاج والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني وفي الأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية⁷.

وبذلك يمكن القول إن البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها وهي تحدث في الدول النامية مثل مصر لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل. وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كاف من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل.

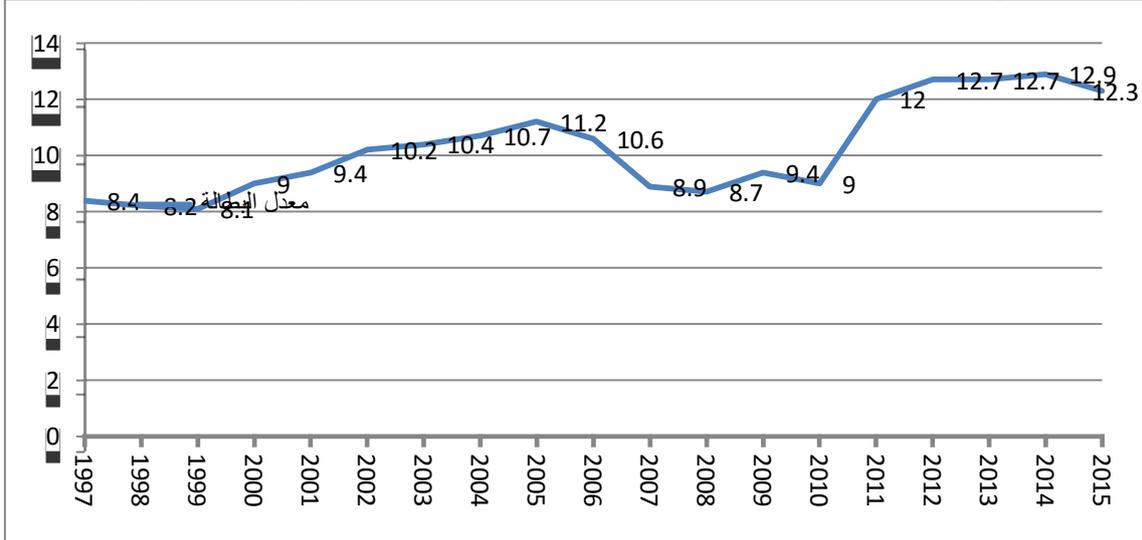
مشكلة البطالة في مصر:

تشكل مصر بعدد سكانها الذي تجاوز 90 مليون نسمة ومعدل نمو سكانها الذي بلغ حوالى 2,2% سنويا أكبر سوق على مستوى العالم العربي، ومثل كثير من دول المنطقة يتسم التركيب السكاني في مصر بسمة مهمة وهي أن نسبة كبيرة من سكانها من الشباب، فوفقا لتقارير البنك الدولي حوالى 33% من سكان مصر أقل من 14 سنة. كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى سنويا بلغ تقريبا 1580 دولار سنة مما يصنف مصر بأنها أكثر الدول العربية فقرا. كما تصنف مصر أكبر سوق للتمويل متناهي الصغر. فقد صنفت في نهاية عام 2009 في المركز الثانى

⁶ يطلق الفكر الكلاسيكي على النظريات الاقتصادية التي سادت في مجال الاقتصاد الكلى قبل ظهور الكتاب الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" للاقتصادي الانجليزي جون مانيارد كينز Keynes عام 1936 م

⁷ اشار ديفيد ريكاردو الى البطالة المقنعة في عرضة " لقانون تناقص الغلة" الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة ولكن هذا النوع انتشر في النظم الاشتراكية وفي الجهاز الادارى وفي وحدات القطاع العام خاصة في الدول النامية .

بعد المغرب حيث بلغ عدد المقترضين النشطين حوالي 1,2 مليون مقترض، كما بلغ حجم المحفظة النشطة حوالي 224 مليون دولار (SANABEL,2010). وتشير معدلات البطالة المرتفعة في مصر عن حالة الاختلال التي يعاني منها سوق العمل المصري وتشير معظم التقارير الرسمية والإحصاءات الى أن معدل البطالة يتراوح بين 8-12% سنويا. ويوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في مصر خلال لفترة (1997-2015).



(شكل رقم 3 معدل البطالة في مصر خلال الفترة 1997-2015)

يتضح من الشكل أن نسبة البطالة الى إجمالي قوة العمل وفقا لإحصاءات البنك الدولي في مصر مرت بتطورات اختلفت وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة (1997-2015) حيث بلغت معدلات البطالة حوالي 8.4 % عام 1997 في أول فترة الدراسة ثم أخذت في التزايد بمعدلات ثابتة تقريبا وذلك عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذت تدور حول هذه المعدلات حتى عام 2008 عقب الأزمة المالية العالمية حيث استمرت معدلات البطالة في التزايد الواضح، وخاصة عام 2011 عقب ثورة يناير، استمرت في التزايد الى أن وصلت حوالي 12.3 % في عام 2015.

أسباب البطالة في مصر:

تعتبر البطالة في مصر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. فبينما تتعلق الأسباب الاقتصادية بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية فإن الأسباب الاجتماعية تتعلق بالنمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بمعدلات أكبر من معدلات النمو في الناتج القومي، وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف مما دفع الكثير من سكان الأرياف نحو الهجرة إلى المدن بحثا عن العمل. وتعود الأسباب السياسية الى التقلبات والتغيرات في نظام الحكم ومؤخرا الثورة المصرية التي أدت الى العديد من التقلبات السياسية والأمنية التي أثرت بشكل كبير على البطالة والفقر (Abdou & Zaazou, 2013) ويمكن القول إن مشكلة البطالة تعود بصفة رئيسية الى مجموعة من الأسباب أهمها:

1) برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأ منذ عام 1992 مشتتلا على برامج تتعلق بالجوانب النقدية والمالية وسعر الصرف والموازنة العامة وبرامج خاصة بالجوانب المؤسسية والإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعي. وعلى الرغم من نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه النقدية والمالية ، فقد ظلت التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسات الإصلاح وتزايد الدين العام

- الداخلي وظهور الركود نتيجة للإجراءات الانكماشية سببا وراء تزايد أعداد المتعطلين وخاصة القادمين الجدد إلى سوق العمل. ويعد برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام الذي أعلنت عنه الحكومة المصرية في فبراير 1996 من أكثر البرامج تأثيرا على تزايد أعداد المتعطلين حيث أدى هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة العمالة في شركات قطاع الأعمال العام مما أدى إلى الاستغناء عن العاملين وتفعيل برامج المعاش المبكر.
- (2) وجود الفجوة الهيكلية بين المدخرات والاستثمارات في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل.
- (3) جمود سوق العمل في مصر حيث لازالت عقود التوظيف الدائمة في القطاعات الحكومية والخدمية حيث تعتمد نظام الترقى على الأقدمية وليس على الكفاءة الإدارية.
- (4) عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كاف من فرص العمل رغم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والأهداف التي يعمل على تحقيقها ودور البنوك التجارية والزراعية والصناعية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة إلا أن هذه المشروعات لم تستطع استيعاب عدد كبير من فرص العمل وقد يرجع ذلك إلى الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي.
- (5) ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل حيث تصل نسبة الأمية في مصر إلى أكثر من 40% كما أن التعليم يتجه إلى زيادة الأعداد المتخرجة من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية مع انخفاض جودة التعليم في المراحل المختلفة وعدم وجود دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة. هذا بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات الدقيقة عن سوق العمل والعمالة مما أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة نتيجة اعتماد البيانات المستخدمة في تحديد معدلات البطالة على البحوث الميدانية.

المبحث الرابع : دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر

مقدمة:

يدل التوسع الهائل في خدمات التمويل متناهي الصغر للفقراء على مستوى العالم وارتفاع نسبة سداد القروض المتناهية الصغر ونجاحها في القضاء على البطالة والفقر في كثير من الدول على أهمية هذه الصناعة في القضاء على أهم المشكلات الاقتصادية المزمنة مما جعل البعض يطلقون عليها مؤخرا ثورة التمويل متناهي الصغر "Microfinance Revolution" مشيرة إلى التمويل متناهي الصغر كأداة فعالة في القضاء على البطالة والفقر والتي بدأت منذ إنشاء بنك جيرمين على يد مؤسسها الدكتور يونس والذي تسلم جائزة نوبل للسلام عام 2006 (Kono & Takahashi, 2010).

أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

أشارت الدراسات النظرية الاقتصادية الحديثة إلى دور الوصول إلى التمويل في النمو الاقتصادي كما أكدت الدراسات التطبيقية والقياسية على هذا الدور. فقد أوضح كل من Claessens and Tzioumis (2006) إن نقص الوصول إلى التمويل قد يمثل أحد الأسباب الرئيسية لفجوة توزيع الدخل والفقر والبطالة في المجتمعات. فالوصول إلى التمويل اللازم يمكن أن يساهم في زيادة قدرات الفقراء والأسر المعيلة من أجل خلق فرص للعمل لتلك الأسر وذويهم. كما أوضح Hulme

(1997) أن برامج التمويل متناهي الصغر يفترض أنها ستحدث تغييرا جذريا في سلوك الانسان وقدراته بشكل يجعله قادرا على تحقيق النتائج التي يرغب فيها. وانطلاقا من هذا الدور فقد قدمت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للتحقق من هذا الدور بالتطبيق على حالات دراسية مختلفة يمكن استعراض بعضها في الجزء التالي :

ففي دراسة (Nourse, 2001) تناول دور منتجات التمويل متناهي الصغر وأثرها على البطالة والفقر، وتوصل الى أن الفقراء بحاجة الى كافة منتجات التمويل متناهي الصغر من التأمين والادخار والتحويل وليس فقط الإقراض متناهي الصغر وذلك للخروج من حلقة البطالة والفقر (Nourse, Timothy H, 2001).

كما تناول كل من (Hollis and Sweetman, 2001) القروض متناهي الصغر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أيرلندا، وأوضح أن التمويل متناهي الصغر في أيرلندا استمر لمدة مائة عام نتيجة لتطوره السريع ومواكبته للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الى أن وصل الى أكثر من 20% من السكان وان برامج التمويل متناهي الصغر أدت إلى علاج كثير من مشكلات المجتمع أهمها البطالة والفقر (Hollis and Sweetman, 2001).

وفي دراسة (Hamada, 2010) بعنوان الخدمات المالية للفقراء وبالتطبيق على أندونيسيا وباستخدام المنهج التحليلي أوضح الباحث أن البنوك التجارية تقع على رأس مؤسسات قطاع التمويل متناهي الصغر في أندونيسيا وتوصل الى أن التمويل متناهي الصغر سوف يحدث تطورا وتغيرا كبيرا على صعيد القطاعات المالية في دول مختلفة من العالم إذا ما حصلت هذه الصناعة على مزيد من الاهتمام على كافة المستويات المحلية والدولية، ويحتاج ذلك من الباحثين إلى بذل مزيد من الجهود الدراسية والتطبيقية للتركيز على توضيح الآليات التي يمكن أن ينجح من خلالها هذا القطاع في ظل المتغيرات الداخلية التي تسود دول العالم.

وحول اختبار أثر برامج الإقراض متناهي الصغر على البطالة بين الشباب في ماليزيا استخدم (Al- Mamun, 2011) بيانات المقطع العرضي والأساليب الكمية للتوصل الى نتائج أهمها أن برامج التمويل متناهي الصغر في ماليزيا كانت ذات تأثير إيجابي على التشغيل ورفع مستوى الإنتاجية وخاصة بين الفئات المستهدفة، حيث قامت بتشغيل أفراد أسرهم في مشروعاتهم. كما توصلت الدراسة الى أن أكثر الشرائح تفضيلا لبرامج التمويل متناهي الصغر كانت من النساء اللاتي وجدن في تلك البرامج عملا يتسم بالمرونة التي تمكنهن من الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية. كما أوصت الدراسة من أجل مزيد من تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة خلال عمليات التنمية الاقتصادية بضرورة تصميم سياسات إقراض مرنة وبرامج تدريبية خاصة للوصول الى الشرائح الأكثر فقرا من أجل زيادة معدل التشغيل والقضاء على الفقر.

وفي دراسة مقارنة لـ (Kazi & Leonard, 2012) تمت خلالها المقارنة بين نموذج التمويل متناهي الصغر في نيجيريا بالنموذج الذي طبق في بنجلاديش على يد الدكتور محمد يونس من حيث أثر صناعة التمويل متناهي الصغر على الفقر وبطالة الشباب وباستخدام أسلوب القياس الكمي للعلاقة بين التمويل متناهي الصغر والبطالة توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من أن صناعة التمويل متناهي الصغر قد حازت على اهتمام شديد من قبل السلطات النيجيرية من حيث الإعداد لبرامج التمويل وتوسيع قاعدتها إلا أنها كان لها تأثير ضئيل على كل من الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب في نيجيريا مقارنة بالنموذج الأساسي الذي حدث في بنجلاديش.

ولقد أظهرت دراسة (Smile Dzisi, Francis Obeng, 2013) حول التمويل متناهي الصغر ورفع مستوى معيشة السكان وخاصة النساء في غانا أن برامج التمويل متناهي الصغر كانت بمثابة الأداة الفعالة لتحسين مستوى معيشة النساء في غانا من خلال تمويل مؤسسات تجارية يمتلكها النساء المعيلات. وباستخدام منهج متعدد الطرق وبالتطبيق على عينة من 840 امرأة استفادت من برامج التمويل متناهي الصغر توصلت الدراسة إلى أن النساء توسعن في مؤسساتهن

وتحسنت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد حصولهن على التمويل حيث اقترن ببرامج تدريبية ساعدتهن على إدارة مشروعاتهن بشكل جيد
وفي دراسة مسحية(2008) عن التمويل متناهي الصغر في مصر باستخدام منهجية تعتمد على الأسلوب كمي مبنى على استمارة استبيان مقننة من أجل تغطية أوسع عينة ممكنة وأكثرها تمثيلا للمجتمع، توصلت الدراسة أن للتمويل متناهي الصغر في مصر أثر إيجابي على تنمية هذه المشروعات كما أوضحت النتائج أن هذا التمويل يمثل أحد المصادر الخارجية القليلة لتمويل الفقراء النشطين اقتصادياً في مصر. ومن بين العملاء الذين أجريت المقابلات معهم قرر 38 % أن مؤسسة التمويل متناهي الصغر التي يتعاملون معها تمثل مصدر التمويل الأول بالنسبة لهم، والمصدر الآخر لتمويل أصحاب المشروعات متناهية الصغر هو التمويل الذاتي من المدخرات. ويتضح من ذلك أن التمويل متناهي الصغر في مصر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة مما يعني أن خدمات التمويل متناهي الصغر ساهمت في خلق فرص عمل وخاصة للأسر التي تعيلها النساء.

ثانياً: قياس دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من البطالة في مصر.

لقياس العلاقة بين التمويل متناهي الصغر والبطالة تم تكوين نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور نشاط الإقراض متناهي الصغر والتخفيف من مشكلة البطالة في مصر وذلك بالاعتماد على نظرية التكامل المتناظر (Co-integration Theory) التي قدمها وأثبتها إحصائياً كل من أنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) وتقوم هذه النظرية على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتي عادة ما تتسم بعدم الاستقرار في المستوى الأولى لها. ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$\ln Y_t = b_1 \ln X_{1t} + b_2 \ln X_{2t} + b_3 \ln X_{3t} + b_4 \ln X_{4t} + b_5 \ln X_{5t} + b_6 \ln X_{6t} + b_7 D_{1t} + b_8 D_{2t} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث

Y_t : مؤشر البطالة ويعبر عنه بنسبة البطالة الى إجمالي قوة العمل خلال الفترة (1997-2015) وهو المتغير التابع في النموذج 0

أما المتغيرات المستقلة في النموذج فهي:

X1: المؤشر الأول للتمويل متناهي الصغر ويقاس بإجمالي المحفظة النشطة خلال الفترة (1997-2015) 0

X2: المؤشر الثاني للتمويل متناهي الصغر ويقاس بإجمالي عدد المقترضين النشطين خلال الفترة (1997-2015) 0

X3: مؤشر الاستثمار ويقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2015) 0

X4: مؤشر التضخم ويقاس بمعدل التضخم السنوي خلال الفترة (1997-2015) 0

X5: مؤشر النمو الاقتصادي ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال الفترة (1997-2015)

D1: متغير صوري للتعبير عن دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير منظومة التمويل متناهي الصغر في مصر منذ عام 2010، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (1997-2009)، ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2010-2015) 0

D2: متغير صوري لأثر الثورة المصرية التي حدثت في 25 يناير 2011 على البطالة في مصر، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (1997-2010) ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2011-2015) 0
t: تعبر عن الزمن

μ_t : يمثل عنصر الخطأ العشوائي 0

ويقوم أسلوب قياس علاقات التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقاً لمنهجية أنجل وجرانجر (1987) على خطوتين رئيسيتين (Engle & Granger, 1987; 251-276):
الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية 0
الخطوة الثانية: تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدرة 0
ويمكن تطبيق الخطوات السابقة على نموذج البحث التالي
الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث تتصف بيانات السلاسل الزمنية عادة ببعض الخصائص منها عدم ثبات التباين (Variance) والموسمية (Seasonality)، كما تتأثر بعامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن وبالتالي قد تؤثر هذه الخصائص على المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج في نفس أو عكس الاتجاه (Lutkepohl, 2004; 8-11) وللتخلص من هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وذلك بهدف تحجيم القيم الشاذة داخل بيانات متغيرات الدراسة مما يزيد من دقة الاعتماد على المقاييس الإحصائية المختلفة. ثم تم اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة Unit root tests بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة الجارية خلال الفترة (1997-2015)، والتأكد من سكونها، واختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك حتى يمكن تطبيق منهجية Engle & Granger 0 وقد تم استخدام اختبار Philp-Perron لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

الخطوة الثانية: تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدرة: وتتم هذه الخطوة على مرحلتين:
أولاً: تقدير النموذج: حيث توصلت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى استقرار البيانات، وأن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه يمكن تقدير نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS)، وقد تم الحصول على النتائج المتمثلة في النموذج التالي:

$$\ln Y_t = 3.67 + 0.014 \ln X_{1t} + 0.058 \ln X_{2t} + 0.59 \ln X_{3t} + 0.027 \ln X_{4t} + 0.050 \ln X_{5t} + 0.16 D_{1t} - 0.09 D_{2t} + u_t$$

$$DW = 1.52 \quad R^2 = 0.92$$

ثانياً: اختبار سكون البواقي المقدرة في معادلة الانحدار ويتم اختبار سكون البواقي أيضاً باستخدام اختبار Philp-Perron Test، وحيث تبين أن البواقي المقدرة مستقرة عند المستوى أي بدون أخذ الفروق الأولى، فإن ذلك يعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج التقدير 0

أولاً: تحليل النتائج الإحصائية: سوف يتم استخدام أربعة مؤشرات وهي اختبار t للحكم على معنوية معلمات النموذج كل على حدة، واختبار f للحكم على جودة أو معنوية النموذج ككل، وقيمة R² لتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج، وقيمة إحصاء دربرن واتسون DW للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في النموذج.

1- اختبار t : تشير نتائج التقدير إلى معنوية معاملات النموذج المقدر وللبعض المتغيرات المستقلة وهي مؤشر التمويل متناهي الصغر الثاني (عدد المقترضين النشطين) عند مستوى معنوية 5%، ومؤشر الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي) عند مستوى معنوية 5% ومؤشر الثورة المصرية معنوي عند مستوى معنوية 10%، بينما باقى المتغيرات وهي المؤشر الأول للتمويل متناهي الصغر (إجمالي المحفظة النشطة) والنمو الاقتصادى ومعدل التضخم ومؤشر الهيئة العامة للرقابة المالية ليست ذات معنوية احصائية وفقا لاختبار t .

2- اختبار f : تشير النتائج الاحصائية الى أن قيمة f المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يدعو الى رفض الفرض العدمي بأن معاملات النموذج مجتمعة تساوى الصفر وقبول الفرض البديل بأن معاملات النموذج مجتمعة تختلف معنويا عن الصفر أى أن النموذج ككل معنوي إحصائيا.

3- قيمة $R^2 = 0.92$ تعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 92% من التغير فى المتغير التابع وهو البطالة بينما ترجع النسبة الباقية وهي 8% إلى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائى فى النموذج.

وتشير قيمة معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة جميعاً على تفسير المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية فى الاعتبار، وهي تعد من المؤشرات الرئيسية على جودة النموذج، فقد بلغت هذه القيمة نحو (0.88) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة فى النموذج قادرة على تفسير نحو 88% من التغير فى مؤشر البطالة وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير

4- قيمة إحصاء $D.W = 1.52$ تشير إلى أنه يتوقع ألا يعانى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية.

ثانياً: تحليل النتائج الاقتصادية

تشير قيمة معاملات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة فى النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية، بينما أخذ البعض الآخر اتجاهاً مخالفاً لما كان متوقفاً لها، ويمكن توضيح ذلك كالتالى:

1- مؤشرات التمويل متناهي الصغر: وهي إجمالي المحفظة النشطة $X1$ وعدد المقترضين النشطين $X2$ ، ويتضح من الإشارة السالبة للمعلمة المقدر للمتغير $X1$ أن هناك علاقة عكسية بينه وبين مؤشر البطالة، وقد بلغت قيمة المعلمة $[b_1 = -0.14]$ مما يدل على أن زيادة المحفظة النشطة بوحدة واحدة تؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار 0.014. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة بشأن العلاقة السالبة بين إجمالي محفظة التمويل متناهي الصغر ومعدل البطالة.

أما المؤشر الثانى $X2$ (عدد المقترضين النشطين) فعلى غير المتوقع وعلى الرغم من المعنوية الإحصائية لهذا المتغير جاءت الإشارة موجبة مشيرة الى علاقة طردية بين عدد المقترضين النشطين ومعدل البطالة فى مصر ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة الى أنها ترجع الى أسباب مهمة منها توجيه خدمات التمويل متناهي الصغر نحو أشخاص غير مستهدفين حيث قد توجه الخدمات لأشخاص يستهدفون القروض المتناهية الصغر لاستخدامها لأغراض استهلاكية أكثر منها إنتاجية.

2- مؤشر الاستثمار⁽¹⁾ تتفق الإشارة السالبة لمؤشر الاستثمار ($X3$) والذى يقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (1) (Gross Fixed Capital Formation) إلى الناتج المحلى الإجمالى

(1) رأس المال الثابت هي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنتجات، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

مع ما هو متوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن مزيداً من الاستثمار ممثلاً في زيادة تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى مزيد من البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة التشغيل والذي ينعكس بدوره على زيادة متوسط دخل الفرد. أما قيمة المعلمة والتي بلغت $[b_3 = 0.59]$ فتعني أن زيادة رأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار 0.59 وحدة.

3- مؤشر السياسة النقدية: تتفق الإشارة السالبة لمعدل التضخم (X_4) مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أما بالنسبة لحجم التأثير $[b_4 = 0.027]$ فيعني أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة البطالة بـ 0.027 وحدة.

4- مؤشر النمو الاقتصادي: تتفق الإشارة السالبة مع ما تقرره النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فمن المتوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية أن يؤدي مزيد من النمو الاقتصادي إلى تخفيض مستوى البطالة في الاقتصاد. وتشير قيمة المعلمة $b_4 = 0.05$ أن زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض البطالة بـ 0.05 وحدة.

5- مؤشر دور الهيئة العامة للرقابة المالية D1: تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة العكسية المتوقعة بين الإصلاحات والتنظيمات المالية التي قدمتها الهيئة العامة للرقابة المالية ودورها في التقليل من البطالة من خلال القضاء على المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير والقوانين المنظمة لهذا القطاع.

8- مؤشر التغيرات السياسية D2: يقاس هذا المؤشر بالمتغير الصوري الثاني D_2 الذي يعبر عن الآثار التي ترتبت على أحداث ثورة 25 يناير على مستوى البطالة في مصر من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور قطاع السياحة والقطاعات الإنتاجية الأخرى مما يترتب عليه انخفاض مستويات التشغيل وزيادة معدلات البطالة والفقر (Abdou & Zaazou, 2013).

الخاتمة:

من التحليل النظري والتطبيقي لعلاقة توافر التمويل متناهي الصغر بالبطالة والفقر تبرز أهمية توفير التمويل للمشروعات المتناهية الصغر لما لها من دور إيجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ليس فقط في الدول النامية أو الأخذ في النمو ولكن أيضاً في الدول المتقدمة على حد سواء.

وبالنسبة للحالة المصرية فإن هناك تحدياً بالغ الأهمية أمام صناعة التمويل متناهي الصغر، ألا وهو كيفية توسيع عروض المنتجات وتنويع الأسواق المستهدفة من أجل الوصول لشريحة أكبر من السكان. وتعتبر مؤسسات التمويل متناهي الصغر من المنظمات غير الحكومية في مصر، وعلى رأسها جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، الأكثر تطوراً وتوفر عموماً مجموعة من الخدمات غير المالية لعملائها، بما في ذلك محو الأمية المالية وخدمات تطوير الأعمال (BDS). على سبيل المثال، توسعت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وتطورت من الإقراض الجماعي التقليدي لتشمل إقراض الأفراد، والتأمين متناهي الصغر، وتأجير الثروة الحيوانية، وهي بصدد تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر من المنظمات غير الحكومية ذات الحجم الأصغر تحتاج إلى المساعدة الفنية من أجل تطوير البرامج التي من شأنها تنويع منتجاتها وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستدامة، وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي. ولا يزال في طور التكوين منتجات جديدة رائدة بما في ذلك إقامة مشروعات رأس المال الاستثماري المخاطر والتي تتطلب بشكل متزايد ديوناً وحقوقاً ملكية طويلة الأجل لنمو الأعمال التجارية الناجحة.

كما واجهت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر من المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة صعوبة في مواجهة الفترة الانتقالية الاقتصادية والسياسية الحالية. وقد كشفت حالة عدم الاستقرار هذه نقاط الضعف التشغيلية لبعض المؤسسات، وتسببت في حدوث تدهور في

جودة المحفظة. وانخفض إجمالي عدد المقترضين من شريحة التمويل المتناهي الصغر بنسبة 18 في المائة في عام 2010 عن عام 2008 (مليون ومائة ألف مقترض في مقابل مليون وثلاثمائة ألف). ومع ذلك فقد كان هناك بعض التعافي منذ عام 2011 عندما ارتفع إجمالي عدد العملاء الذين تخدمهم هذه الصناعة إلى 991610. بيد أن ما يعرقل إمكانيات القطاعات في التوسع هو القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر من المنظمات غير الحكومية وإدارة النمو الراكد والاستثمار في الاقتصاد الأوسع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية: أولاً: المراجع العربية:

- 1- أحمد نصار&غادة والى، ٢٠٠٦، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملاحح الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، 1-3 مارس 2006.
- 2-Planet Finance(2008) دراسة مسحية عن التمويل متناهي الصغر في مصر www.planetfinance.org
- 3- سام دالى، 2009، تقرير حالة حملة قمة الإقراض متناهي الصغر للعام 2009.
- 4- عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
- 5- الهيئة العامة للرقابة المالية، ندوة التعريف بمنظومة التمويل متناهي الصغر، 2 مارس 2015.
- 6- الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير عن التمويل الأصغر في مصر، أبريل 2010.
- 7- فادى قطان، 2006، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية من المنطقة العربية، كلية الإدارة – جامعة تورينو، تورينو، إيطاليا www.saa.unito.it.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- 1-Abdou, Doaa S & Zeinab Zaazou (2013),The Egyptian Revolution and Post Socio-Economic Impact ,*Topics in Middle Eastern and African Economies* Vol. 15, No. 1, May.
- 2-Al- Mamun Abdullah Examining the Effect of Microcredit on Employment in Peninsular Malaysia,*Journal of Sustainable Development*, Vol. 4, No. 2; April 2011.
- 3-Baydas,Mayada,M&Bahloul,Zakaria & Adms,Dale,W ,1995,Informal Finance in Egypt: Banks within Banks, *World Development* Vol 23 No4, pp 651-661.
- 4-Beatriz Armendáriz de Aghion and Jonathan Morduch,2005,*The Economics of Microfinance* ,The MIT Press, Cambridge, Massachusetts ,London, England ,*Massachusetts Institute of Technology* .
- 5-Claessens, S. and Tzioumis, K. (2006). *Measuring firms' access to finance*, *World Bank, Washington DC*.

- 6-Hamda.Miki,2010,Financial services to the poor :An introduction to the special issue on Microfinance ,the *Developing Economics* 48.No1,pp1-14 March.
- 7-Harper,Malcolm and Singh Arora , Sukhwinder (2005) “*Small Customers, Big Market :Commercial Banks in Microfinance*” New Delhi, TERI Press.
- 8- Hicks, N., & Streeten, P. (1979), *Indicators of development: The search for basic needs yardstick*. World Development, 7, 567-80.
- 9-Hollis, Aidan, and Arthur Sweetman, 2001, The life-cycle of a microfinance institution: The Irish loan funds, *Journal of Economic Behavior & Organization* 46, 291-311.
- 10- Hulme, D. (1997). *Impact Assessment Methodologies for Microfinance: A Review*. This paper was prepared for CGAP’s Working **Group on Impact Assessment, Washington D.C.**
- 11-**Indicators of Sustainable Development :Guidelines and Methodologies October 2007 ,Third Edition**_United Nations ,New York, 2007 Economic and Social Affairs United Nations publication.
- 12-**Indicators for Sustainable Development Goals** ,A report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network *Working draft* ,22 May 2014.
- 13-James C. Brau& Gary M. Woller(2004),Microfinance: A Comprehensive Review of the Existing Literature, *Journal of Entrepreneurial Finance and Business Ventures*,Vol.9, Issue 1, 2004, pp. 1-26.
- 14- Kazi Mazharul H. & Leonard John E (2012) Microfinance, Poverty and Youth Unemployment of Nigeria: AReview,*Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE ,Sociology, Economics & Political Science*_Volume 12 Issue 13 Version 1.0.
- 15-Kono,Hisaki & Takahashi, Kazushi, 2010, Microfinance Revolution: Its Effects, Innovations, and Challenges ,*The Developing Economics* 48,NO1 March ,pp 15-73.
- 16-Littlefield, Elizabeth and Rosenberg, Richard (2004) “*Microfinance and the Poor : Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance*” *Finance & Development* 41, no.2
- 17-Microfinance Industry Profile Egypt, *SANABEL*, The Microfinance Network of Arab Countries, January 2010.
- 18-Nourse, Timothy H., 2001, The missing parts of microfinance: Services for consumption and insurance, *SAIS Review* 21, PP:61-70.
- 19-Otero, M. (1999) *Bringing Development Back into Microfinance*. *Journal of Microfinance*, Vol. 1, No. 1, 8-19.
- 20- Smile Dzisi , Francis Obeng 2013Microfinance and the Socio-economic Wellbeing of Women Entrepreneurs in Ghana, *the*

international journal of business and social research ,vol 3 .no 11
,2013

- 21-UN system task team on the post -2015 UN development agenda,
Statistics and indicators for the post-2015 development agenda,
New York, July 2013
- 22-Wrenn.Eoin (2007), Perceptions of the impact of Microfinance on
Livelihood Security ,*development studies centre (DSC)*,Dublin
,Ireland.
